HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية الترابية المستدامة في ضوء القوانين المنظمة والسياسات الوطنية

ربيعة البوعناني[1] عرشان أحمو[2]، ابتسام بنفضول[3] محمد بودواح[4]

[1]- باحثة حاصلة على الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب.
البريد الإلكتروني: Doctoranterabiaa@gmail.com
2 - باحث حاصل على الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب.
البريد الإلكتروني: archanedarouhamou@gmail.com
3- باحثة حاصلة على الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب.
البريد الإلكتروني : btissam.Benfeddoul@gmail.com
4- ذأستاذ التعليم العالي، مدير مختبر التراب، البيئة والتنمية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب.
البريد الإلكتروني:mboudouah2014@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/01م تاريخ القبول: 2021/05/26م

المستخلص

عرف التعليم العالي بالمغرب تطورا تاريخيا منذ نيل الاستقلال إلى يومنا هذا، من حيث مؤسساته ومن حيث توسيع العرض الجامعي، استجابة لانخراط المغرب في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل شدة التنافسية بفعل العولمة واقتصاد السوق. فحذا حذو العديد من دول العالم باعتماد العديد من الاختيارات والتوجهات للسياسة التعليمية من خلال تبني سلسلة من الإصلاحات ذات معايير دولية كنظام (إجازة ، ماستر، دكتوراه) الأوربي .

إضافة للدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في التنمية الثقافية والاقتصادية، فهي تعد أيضا فاعلا في التنمية الجهوية، بتخفيف التباينات الجهوية وإعداد أطر وكفاءات بشرية تواكب سوق الشغل، وتساهم ببحوثها العلمية ومعارفها في التنمية الترابية المستدامة، كما تعمل مؤسسات التعليم العالي على خلق دينامية حضرية على اعتبار تواجدها بالمدن .

لذا يجب أن يتقاسم هذا الدور الحيوي كل الفاعلين بطريقة تشاركية، لتساهم في تنمية المدن والمجالات الجهوية التي تنتمي إليها لتصبح متجددة وفي مستوى المنافسة العالمية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي - التنمية الجهوية - التنمية الترابية المستدامة - العولمة - المنافسة.

RESEARCH ARTICLE

THE ROLE OF HIGHER EDUCATION INSTITUTIONS IN SUSTAINABLE TERRITORIAL DEVELOPMENT IN LIGHT OF NATIONAL ORGANIZING LAWS AND POLICIES

Bouanani Rabia[1]; Archane OUHAMOU[2] ; Btissam Benfeddoul[3]; Mhamed Boudouah[4]

[1]Doctorate in Geography; Faculties of Humain and Social Sciences; kenitra Morocco.
Email**: Doctoranterabiaa@gmail.com**
[2] Doctorate in Geography; Faculties of Humain and Social Sciences; kenitra Morocco.
Email: **archanedarouhamou@gmail.com**
[3] Doctorate in Geography; Faculties of Humain and Social Sciences; kenitra Morocco.
Email **: btissam.Benfeddoul@gmail.com**
[4] Professor higher education; Faculties of Humain and Social Sciences; kenitra Morocco.
Email: **mboudouah2014@gmail.com**

Published at 01/06/2021 **Accepted at 26/05/2021**

Abstract

Higher education in Morocco has witnessed big development since the independence and in many terms. There is now an increase in the number of institutions and academic programs, which reflects Morocco's engagement in the process of social and economic development amid a period of (economic) competitiveness and the challenges of both globalization and market economy.

There has been in Morocco, like many countries worldwide, a series of educational reforms, in terms of not only curricula, school vision and mission, but in regulations, which now meet the international standards (e.g., European system of Bachelor, Master and PhD) and lead to major changes in all aspects of Moroccan higher education.

Besides the major role the institutions of higher education play in the cultural and economic development, now these institutions play a key role in the development of regions. Not only have they helped bridge the gap between these regions, but also help in staff training, human resources management and organizing the job market. Moreover, these institutions, through scientific research and academic studies, contribute to sustainable territorial development and the process of urbanization.

In this sense, all social, cultural and political factors (e.g., civil society) should engage into this process to help their communities, cities or regions sustain change and meet today's globally competitive marketplace.

Key Words: higher education institutions, local/regional development, sustainable development, globalization, competitiveness.

مقدمة

عرفت مؤسسات التعليم العالي بالمغرب تطورا ملموسا منذ الاستقلال، رغبة في مسايرة تحديات العولمة وحدة التنافسية، على اعتبار الجامعة مهدا للعلم والمعرفة ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، بفضل الأبحاث العلمية. اعتبارا كذلك لدورها في إعداد الكفاءات البشرية اللازمة لسوق الشغل التي تعتبر عنصرا أساسيا في الرفع من القدرة التنافسية للمقاولات والاقتصاد الوطني، ووعيا بهذا الدور الهام، واستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي، بذل المغرب مجهودات كثيرة لتنويع العرض الجامعي، والرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعات وتقريب المرافق الجامعية من الطلبة ومهننة التعليم الجامعي، وتجميع بعض الجامعات لتشكيل أقطاب جامعية قادرة على المنافسة عبر مسار تاريخي من القوانين، اعتمد فيه العديد من الاختيارات والتوجهات للسياسة التعليمية، انطلق من تنظيم التعليم العالي الحديث من خلال إنشاء جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1959م وإصدار ظهير 1975م حول مهام وتنظيم الجامعات، والنظام الأساسي لأعضاء هيئة التدريس، وفي سنة 1997م تم وضع إصلاح بشأن وضع النظام الأساسي للمدرسين والباحثين، ونظام الدراسات العليا و الدكتوراه .

أما في سنة 2000 – 2010 فقد تم تطبيق توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وإصدار مقتضيات القانون01 –00 بما في ذلك اعتماد الهندسة البيداغوجية LMD (إجازة ، ماستر، دكتوراه) مع إعطاء نفس جديد للإصلاح، بتطبيق البرنامج الاستعجالي 2009 –2012 ، وأخيرا الرؤية الاستراتيجية 2015 –2030 والتي تضمنت أسسا وخيارات كبرى ناظمة للإصلاح، تقدم خارطة طريق بمداخل نسقية وبرافعات للتغيير تواكب تحديات ورهانات تجديد المنظومة التربوية.

مشكل الدراسة

تسعى هذه الورقة العلمية إلى تناول موضوع دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية الترابية المستدامة في ضوء القوانين المنظمة والسياسات الوطنية بالمغرب. باعتبار أن هذه الأخيرة نصت على انفتاح المؤسسات على محيطها وعلى سوق الشغل. مما يسمح بتقديم مخرجات طلابية ذات كفايات مناسبة، تضمن تحقيق دينامية العنصر البشري في تحقيق التنمية الشاملة. لأن التنمية المنشودة لا تتم إلا بإقرانها بتنمية الموارد البشرية وحسن تدبيرها.

ب–أهداف الدراسة

- الوقوف عند أهم المحطات التاريخية لتطور التعليم العالي بالمغرب.
- تقييم دور مؤسسات التعليم العالي بالمغرب في الانخراط في تحقيق التنمية وفق برامج الإصلاح التربوي.
- إبراز دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الاستدامة البيئية على غرارالنماذج العالمية.
- تقديم مقترحات من أجل تشجيع الانخراط الجهوي لمؤسسات التعليم العالي في التنمية الترابية.

ج– منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال فحص العلاقة بين نظام التعليم العالي بالمغرب ومنطق التنمية الترابية المستدامة التي تهدف التخفيف من التباينات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء

القوانين المنظمة والسياسات الوطنية، وتحليل وتمحيص المعطيات والنتائج المتوصل إليها من أجل اقتراح نموذج تنموي يجمع بين الاهتمامات الاقتصادية والتحديات البيئية والانتظارات المجتمعية.

I. أهم المحطات التاريخية لتطور التعليم العالي بالمغرب خدمة للتنمية

عرف التعليم العالي في المغرب تطورا تاريخيا، كما هو الحال بالنسبة لأنظمة التعليم العالي في العالم لمسايرة التغيرات الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية. فقد تميزت مرحلة ما قبل الحماية بطغيان التعليم الديني المسمى"الأصيل".

أما مرحلة الحماية فقد حاولت وضع لمسات العصرنة على المؤسسات المغربية والتي كانت ضعيفة من حيث العدد، في حين بعد الاستقلال ارتكزت السياسة الوطنية المتبعة في مجال التعليم على أربعة مبادئ رئيسية : نشر التعليم ومغربة الأطر، التعريب وتوحيد التعليم. أما سنوات السبعينات فقد ميزت تاريخ تطور التعليم العالي بالمغرب، حيث ازداد الاهتمام بهذا القطاع نتيجة الضغط الاجتماعي المتمثل في ارتفاع عدد حاملي الباكالوريا من جهة، ومن جهة أخرى الحاجة الملحة وبشكل مستعجل لملئ العجز الحاصل في الموارد البشرية المؤهلة، والضرورية لسيرورة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستجابة لانتظارات الساكنة والتزامات التنمية بالمغرب المستقل، والتي لم تستطع مؤسسات تكوين الأطر الموجودة إرضائها آنذاك .

تميزت فترة السبعينيات وبداية الثمانينات بتوسيع النسيج الجامعي، بإحداث 14 جامعة مما ساهم في تراكم الخريجين الجامعيين وبالتالي إعادة النظر في مفهوم التعليم وعلاقته بالدولة، ومن ثم التفكير في إشراك الخواص والجماعات المحلية والمؤسسات المدنية منها، جامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة محمد الأول بوجدة، جامعة مولاي اسماعيل بمكناس، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، ابن زهر بأكادير، جامعة شعيب الدكالي بالجديدة مع إحداث المدارس العليا للتكنولوجيا...إلخ.

صدر سنة 1975 أول قانون للتعليم وفق ظهير 25 فبراير حول التعليم العالي. فتزايدت تيارات الطلبة، واجهتها مؤسسات التعليم العالي بالموازاة مع الوثيرة السريعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال هذه المرحلة، بالتأقلم مع البنيات البيداغوجية الجديدة التي تتطلب توجيهات جديدة تروم انخراط التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية السوسيواقتصادية للمغرب والبحث عن سبل انفتاح أكثر لهذا النظام على محيطه، استجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة الناتجة عن النموالديمغرافي المتزايد والتطور المتسارع للتكنولوجيا. لهذا تم خلق نواة مؤسسات جامعية جديدة بمناطق مختلفة المغرب، ومدارس جديدة للمهندسين ومدارس للتعليم التكنولوجي، مع العمل على التنمية السريعة لمؤسسات التعليم العالي الخاص.

إلا أنه في الثمانينيات بدأت المنظومة التربوية في التراجع، بفعل تطبيق سياسة التقويم الهيكلي والترشيد التي اتسمت بفكرة التقليل من الأطر والمؤسسات التي تنتجها. لكن في نفس الوقت بذل مجهود كبير في مجالي التكوين المهني و تكوين الأطر.

عرفت سنة 1989 –1990 قفزة كمية هامة، في التعليم العالي حيث ارتفع عدد الطلبة إلى 198.054 في حين كان عدد الأساتذة 6187 منها 1349 نساء أي بنسبة 22 %. فتبعا للتطورات الداخلية للبلاد لخلق بنيات أساسية لاستقبال التيارات المتزايدة لحاملي البكالوريا، تميزت سنوات التسعينيات خاصة، بمتابعة سياسة

اللامركزية الجغرافية للمؤسسات والجامعات لتلقي التكوينات عن قرب وأجرأة توزيع بنيات التعليم العالي على مستوى التراب الوطني. مع تنويع المسالك التقليدية للتكوين استجابة للحاجيات الاجتماعية المتزايدة، وخلق تكوينات جديدة في إطار تنويع العرض التربوي لمواكبة حاجيات سوق الشغل مع إنشاء دينامية للتشاور والتواصل وتكوين وتأهيل الموارد البشرية التي أصبحت ضرورية للاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني، والقطاع الإداري. عرفت هذه العشرية تقوية للبنيات الجامعية عن طريق خلق مؤسسات جامعية، من نوع جديد عبر وضع تكوينات جديدة، للعلوم والتقنيات وخلق أقطاب للمنافسة حسب كل جهة .

تم من جهة أخرى واستجابة لسياسة تقريب التعليم العالي، خلق الكليات المتعددة التخصصات، ليسهم التعليم العالي بقوة وعلى مدى العقدين الأولين من الاستقلال في بناء الدولة الحديثة، اعتبارا للدور المهم الذي لعبه في تكوين الأطر لفائدة الإدارة وفي إنتاج مثقفين وباحثين ذوي سمعة عالية.

II. تقييم المنجزات في ضوء الإصلاح التعليمي

استطاعت منظومة التعليم العالي أن توفر مجالات للخبرة والتفوق منتجة لكفاءات ذات مستوى عال. غير أن التطور الذي عرفه هذا القطاع المرتبط بالسياسات التعليمية المتتالية والمزايدات، التي خضع لها خلال هذه المرحلة كشف عن الصعوبات التي أعاقته كي يضطلع بالأدوار الجديدة التي أضحت تفرضها تحولات المجتمع والمحيط الدولي لكي يلعب دوره كرافعة لتنمية الرأسمال البشري إنتاج المعرفة والتكنولوجيا (تقرير الخمسينية[1]) .

أ- الإصلاحات المعتمدة من 1997 إلى 2012

ركز الإصلاح المعتمد منذ سنة 1997، على تكوينات السلك الثالث فقط بفعل الحاجة إلى التخفيف من المشاكل المرتبطة بضعف مردودية هذه التكوينات وصعوبات وظائفها . لهذا تبنت السلطات الحكومية إصلاحات للدراسات، وفق مرسوم رقم 93 –796[2] حيث شملت التعديلات الأساسية العناصر التالية :

– تغيير أسماء دبلومات التعليم العالي (DES) وتعويضها بدبلومات الدراسات العليا المعمقة DESA و الدراسات العليا المتخصصة (DESS) واستبدال الدكتوراه بدكتوراه الدولة.

– تحضير برامج التكوين في الدراسات العليا المعمقة والمتخصصة ومحاور البحث في الدكتوراه حسب الشعب من طرف الأساتذة الباحثين في التخصص موضوع التكوين، كما أن التسجيل لم يكن مفتوحا لجميع حاملي شهادة السلك الثاني لأن معيار القبول ظل محددا في عدد قليل مع الأخذ بعين الاعتبار المكتسبات القبلية .

تم في سنة 1999 إقرار مشروع توافقي إرادي وطموح لتجديد منظومة التربية والتكوين بإطلاق أوراش جديدة في المجالات البيداغوجية واللاتمركز وأساليب التدبير. ليتم تبنيه ابتداء من سنة 2000 تحت اسم "الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

بهذا عرف التعليم العالي في المغرب تخطيطا بيداغوجيا جديدا يقوم على إدخال نظام جديد للوحدات بوضع الهندسة البيداغوجية (LMD)[3] على غرار النموذج الأوربي وفق إعلان بولونيا 1999[4]. في مواجهة مستجدات

1- تقرير الخمسينية : في إطار الاحتفال بذكرى مرور خمسين سنة على الاستقلال "محور التربية ".

2- مرسوم رقم 93 – 796 في 19 فبراير 1997 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي .

3- LMD : نظام إجازة ، ماستر ، دكتوراه licence ;master ; doctorat.

القرن الواحد والعشرين الذي ولجه المغرب بكل مشاكله و تعقيداته الشئ الذي يجعل التدريس الهادف، ينصب على بناء عقول تساهم في تنمية وتطوير وتقدم البلدان مع الأخذ بعين الاعتبار كل مستويات الانفتاح الجهوية والكونية.

فرضت ظروف العولمة واقتصاد السوق، فكرة إدماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما تبناه « الميثاق الوطني للتربية والتكوين » في المادة 78 التي تؤكد على: "أن تتم إعادة هيكلة التعليم العالي ومؤسساته، مع شركائهم في مجالات العلم والثقافة والحياة المهنية في اتجاه تجميع مختلف مكونات التعليم لما بعد البكالوريا وأجهزته المتفرقة حاليا، وضم أكثر ما يمكن منها على صعيد كل جهة وتحقيق أوثق تنسيق بينها " لضمان نجاعة أكثر في إطار تنمية الجهات".

فمن خلال مواد الميثاق الوطني للتربية والتكوين المخصصة للتعليم العالي بشكل عام والجامعة على وجه الخصوص نجدها تنص على محاولة إشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية التربية والتكوين والتنمية إلى جانب الدولة. وكذلك في المادة 80 منه "

تحدد بعض تخصصات الجامعة، مثل تلبية الحاجات الدقيقة وذات الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

أسست السنة الجامعية 2008 –2009 آخر مرحلة لوضع نظام LMD بانطلاق سلك الدكتوراه وخلق مراكز الدراسات في الدكتوراه CEDOC، ليتم تبني البرنامج الاستعجالي سنة 2009 –2012، بهدف إعطاء نفس جديد للإصلاح، حيث تضمن تجديد الاتفاق بين الدولة والجامعات والمؤسسات مع تعبئة جميع الوسائل اللازمة لذلك من خلال برمجة مجموعة من المشاريع لمواجهة القضايا الشاملة للنظام منها، الترشيد الأمثل للموارد البشرية وحسن إدارتها لاستكمال اللامركزية واللاتمركز والترشيد الأمثل لموارد الوزارة وملائمة التكوين مع حاجيات التنمية القطاعية.

منح قانون 00–01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي أيضا، أفقاً جديداً لمفهوم الجامعة وبنياتها وخدماتها في سبيل تحقيق التنمية من خلال أهم موادها التالية :

– يوضع التعليم العالي تحت مسؤولية الدولة التي تتولى التخطيط له وتنظيمه وتطويره وضبطه وتوجيهه حسب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة التي تحدد السياسة الوطنية في هذا المجال بتعاون مع المجموعة العلمية وعالم الشغل والاقتصاد، وكذلك مع الجماعات المحلية والجهات بصفة خاصة.

– الإسهام في التطورات العلمية والتقنية والمهنية والثقافية والاقتصادية للأمة مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما حدد هذا القانون مهام الجامعة في عدة نقاط خصوصاً المادة 3 منه : التكوين الأساسي والمستمر، إعداد الشباب للإندماج في الحياة العملية خاصة بواسطة تنمية المهارات، البحث العلمي والتكنولوجي والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد

4– اجتماع وزراء التعليم العالي ، بمدينة بولونيا الإيطالية ، احتفالا بمرور تسعمائة سنة ، على تأسيس جامعة بولونيا ، فأصدروا إعلانا ، في شأن تنظيم التعليم العالي بأوربا .

ب-الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين 2015-2030

تم في سنة 2015 وضع الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين حتى أفق 2030، والتي رصدت أهم التحديات المطروحة في مجال التعليم العالي منها :

✓ تزايد ضغط الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، تمويل التعليم العالي وضمان استمراريته وتنوع مصادره، الإشكالية اللغوية، التنافس الدولي، متطلبات الجودة، التمهين والتشغيل، وفي مجال البحث العلمي والابتكار نصت الرؤية على ربط البحث العلمي بالتنمية، وجعله رافعة أساسية للتنافسية والتطور التكنولوجي مع انفتاح واندماج المنظومة في محيطها الجهوي والوطني والدولي، ثم تعبئة وتحفيز وتكوين الخلف من الباحثين، تأهيل بنيات البحث وتعدد المتدخلين وضعف التنسيق.

✓ الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وملائمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل من خلال مواصلة مسلسل الإصلاح البيداغوجي وتحسين جودة التكوينات. وملائمتها للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني، فقد سطرت هذه الأهداف من خلال مجموعة من **المشاريع** أهمها :

المشروع الثاني

– إرساء آليات مستدامة تتيح إشراك المهنيين والقطاعات الحكومية المعنية في عملية تحديد الحاجيات واقتراح وإعداد التكوينات المناسبة .

– إحداث مرصد للتوفيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي والمهني، تفعيلا لمقتضيات المادة 79 من القانون 01.00، بإحداث مسالك وطنية نموذجية تستجيب للكفايات المطلوبة في مختلف المهن وإحداث مسالك للتكوين مبتكرة تساير تطور المهن وحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك إحداث وتفعيل إطار للمتدرب بالمقاولة .

المشروع الثامن

– مواكبة المشاريع الحالية لإحداث جامعات ومؤسسات ذات بعد دولي في إطار الشراكة وبلورة مشاريع مع شركاء دوليين في تجانس مع الأولويات الوطنية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ووضع آلية للتعريف بهذه الجامعات والمؤسسات على المستويين الجهوي والإقليمي بتنسيق مع الشركاء.

كما أدرجت **المحور الثالث** تحت عنوان: دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة، فقد نص في مشروعه الثامن على تعزيز آليات الشراكة والتعاون على المستوى الوطني ووضع آليات تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على تمويل مشاريع البحث العلمي والابتكار .

نصت أيضا على مواصلة و تطوير برنامج " لدعم أطروحات الدكتوراه المنجزة في إطار مشاريع البحث التنموي والابتكار INNOVACT[5] المشتركة بين الجامعات والمقاولات وإقامة شراكات جديدة عام _ خاص وعام _عام في مجالات البحث التنموي والابتكار.

المحور الرابع: تطوير حكامة منظومة التعليم العالي بهدف الرفع من أدائها من خلال المشروع الرابع الذي يقوم على تطوير حكامة الجامعات، لمواكبة الجهوية الموسعة من خلال وضع هيكلة تنظيمية خاصة

5 – برنامج لدعم البحث التنموي و الابتكار المنجزة في إطار شراكة بين المقاولة و مؤسسات البحث بتعاون بين وزارة االتربية الوطنية والبحث العلمي و تكوين الأطر و الجمعية المغربية للبحث التنموي R&D بالمغرب .

بالجامعات والمؤسسات التعليمية وتعزيز حضور دور الجامعات على المستوى الجهوي، مع وضع آلية لتعاضد الإمكانيات المتاحة بين الجامعات ومختلف مؤسسات التربية والتكوين على الصعيد الترابي.

تم أيضا في إطار التدابير ذات الأولوية لتنزيل الرؤية الاستراتيجية، وضع مصفوفة تنزيل البرنامج الحكومي 2017 –2022 لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تضمن صياغة مجموعة من الإجراءات أهمها في هذا السياق:

– العمل على ملائمة التكوينات للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني التي تعاني من صعوبة اندماج الخريجين في سوق الشغل وعدم التوفر على المعطيات الدقيقة حول حاجيات سوق الشغل، قصد الملائمة المستمرة لعرض التكوين مع حاجيات النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، ومن أهداف هذا الإجراء، مواصلة وتقوية مهننة مسالك التكوين المعتمدة ولا سيما بمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وتوسيع قاعدة الطلبة المسجلين في المسالك الممهننة والشعب العلمية والتقنية وتقوية وتحسين التكوين في مجال مهن التربية والتكوين، مع اعتماد مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة لتحقيق التنمية.

فاليوم يختلف المتدخلون في نظام التربية بالمغرب، الذي يتكون من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وتكوين الأطر. فنجد أن التعليم العالي يضم الجامعات والمؤسسات والكليات المتخصصة منها، مدارس المهندسين التي تسبقها الأقسام التحضيرية والمدارس والمعاهد العليا ومعاهد تكوين الأطر البيداغوجية وتكوين التقنيين المتخصصين أو ما يعادله، وخلق أسلاك خاصة بالتكوين في المهن منظمة في إطار جامعات و معاهد عليا .

يتوفر حاليا المغرب على 16 جامعة منها 13 عمومية و3 ذات تدبير خاص، هي جامعة الأخوين بإفران، الجامعة الدولية بالرباط و بالدار البيضاء. في حين أن الجامعات العمومية تتكون من 106 مؤسسة جامعية بجانب 63 مؤسسة لتكوين الأطر و187 مدرسة خاصة تنتشر في 18 مدينة وتغطي 14 نوعا من التعليم. أما فيما يخص نوعية الولوج للتعليم العالي فالمؤسسات الجامعية تترتب حسب صنفين :

– مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح والتي تتكون من كليات التعليم الأصيل، كليات العلوم الاقتصادية القانونية والاجتماعية ، كليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم .

– مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود وتتألف من كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، كليات العلوم والتقنيات ومدارس التجارة والتسيير ومدارس العلوم التطبيقية، والمدارس العليا للتكنولوجيا، مدرسة الترجمة، كلية علوم التربية ومدارس المهندسين .

يوجد نظام التعليم العالي والبحث العلمي حاليا في مفترق الطرق، حيث يعرف إصلاحا هاما يمتد على 15 سنة (2015 – 2030)، لكي يجعل هذا النظام يقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية ويستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة للمجالات الترابية، ويساهم في مجتمع المعرفة والاقتصاد، فمن الضروري تعبئة كل الفاعلين حول هذا الهدف سواء محليون أو جهويون، وهذا يستوجب عدة من الحكامة التنظيمية المؤسساتية والقانونية التي تؤطر الأشغال وسياسات المتدخلين و يشرك المواطنين في التنمية .

III. دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اليوم المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التغدية والزراعة والمجتمع المدني)، لهم وعي بنجاعة نماذج التنمية الاقتصادية ومساهمتها في تدهور البيئة بما فيها ظاهرة الاحتباس الحراري . في هذا الإطار تتجسد الإرادة الدولية في الاتفاقيات الدولية للحفاظ على التوازن البيئي اعتمادا على ميكانيزمات ووسائل فعالة في وضع السياسات، من قبيل المشاريع والأعمال التي تحترم البيئة. فمن المرجح أن تعزز التنمية المستدامة للدول خاصة بالدول النامية والتي تعاني من تأثيرات سلبية للاحتباس الحراري، حيث أصبح من المعروف حاليا أن التدهور البيئي يطرح مشاكل حقيقية للتنمية و يساهم في تفقير الدول.

في هذا السياق، يتضح الدور الفعال والهام لنظام التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يجب أن يلعب دورا أكبرفي إيجاد الحلول الهادفة للتخفيف من التأثيرات السلبية للتدهور البيئي ولتأسيس تنمية ترابية مستدامة. هذا الدور يجب أن يتقاسمه كل الفاعلون بطريقة تشاركية لخدمة التنمية الترابية المستدامة.

يتضح ذلك من خلال تصور المختصين في إشكال التنمية الترابية المستدامة كالباحث JOAQUIN FARINOS [6] حيث يقول :

" فكرة التنمية المستدامة هي الحاجة إلى استغلال الموارد بطريقة معقلنة مما يمنح المواطنين إمكانية المشاركة التي تسمح بتطوير السياسة عبر ثلاث مراحل "التصور –التطبيق –التقييم ". على اعتبار أن مؤسسات التعليم العالي تشكل موردا للدينامية في المجالات الحضرية والقروية بخلق خدمات نافعة للجامعة من قبيل المكتبات والبحث العلمي والمصالح الثقافية والبيئية، فإداريوها وطلابها يشاركون في الأنشطة التطوعية، الأعمال الجمعوية المحلية وينشطون الجمعيات كمواطنين مما يغني الرأسمال البشري للجهات

هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دورا مهما في تنشيط المدن والجهات، وهذه الأخيرة يمكن تنشيطها عبرأنشطة جديدة للتكوينات الأساسية والتكوين المهني والغير النظامي، والمبادرات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والأنشطة الثقافية مما قد يخلق بيئة ملائمة للأنشطة الاقتصادية كجلب الاستثمار والمساواة في توزيع الثروات، وتأمين التلاحم الاجتماعي وحذف الحواجز أمام التربية و الرفع من التطلعات.

يتفق مجموعة من متخذي القرار والمتخصصين في إشكالية التنمية ومحاربة الفقر في معالجة مشاكل الدول السائرة في طريق النمو أن عليها لزاما لمواجهتها معرفة حقيقتين :

– أنه لا يمكن للدول التي تعرف نقصا غذائيا وتفاقما في الأمراض، أن تحقق نموا اقتصاديا مستداما دون الاهتمام بالعلوم و التكنولوجيا .

– أن تطبيق العلوم فيما يخص التنمية يعتمد على كفاءات من سكان هذه الدول، ويتطلب بدوره وجود نظام تعليم عالي قوي وناجع لأنه هو الميكانيزم الذي يمكنه إنتاج وميلاد كفاءات تسمح بالتجديد والاستفادة من اليد العاملة المؤهلة والمبدعة .

6 – joaquin farinos dasi : professeur à l'université de valence département de géographie institut interuniversitaires de développement local

كما تستطيع مؤسسات التعليم العالي مساعدة المدن والمجالات الجهوية، التي تنتمي إليها لتصبح متجددة و في مستوى المنافسة العالمية[7] .

لهذا السبب فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (l'OCDE[8])، أنجزت دراسات حول دور التعليم في تنمية المدن والمجالات الجهوية، لأنه هو الوسيلة الوحيدة لتعبئة التعليم العالي في خدمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية للمدن والمجالات الجهوية، هذه الدراسات ساهمت في إنجاز تحليل دقيق للإجابة على أسئلة مثل : كيف يمكن لنظام التعليم العالي أن يساهم في التنمية الجهوية و المحلية ؟ بل أكثر من هذا تسمح بعمل تشاركي مكثف و تقوية الكفاءات

فإذا كانت اليونسكو من خلال مؤسساتها الوطنية لتخطيط التنمية ILPE[9] اهتمت بإشكال التعليم العالي والتنمية ما بين 1970 و 1980 وتوصلت إلى أن مجموعة من الفاعلين والمنظمات الضاغطة

كالبنك الدولي، نبهت إلى تقليص الاستثمارات الموجهة للتعليم العالي في الدول السائرة في طريق النمو والاهتمام بالتعليم الابتدائي وجودته، لأنها تعتبر التعليم العالي أكثر نخبوية وأن الاستثمار في قاعدة النظام التعليمي الابتدائي والأساسي هو أكثر مساواة وذو مردودية اقتتصادية، لكن هذه الاستراتيجية الغير العادلة قادت في العديد من الحالات إلى تهميش التعليم العالي .

IV. مساهمة التعليم العالي في الاستدامة البيئية للمجالات الترابية والجهات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية L'OCDE.

تم التنبيه في إطار إشكال التعليم العالي مع الجهات والبيئة إلى أن مؤسسات التعليم العالي تلعب دورا مهما في التنمية البيئية المستدامة للجهات بطرق مختلفة من خلال :

– تطوير الرأسمال البشري للجهة عن طريق برامج التعليم والمناهج في السلك الثاني والثالث في المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة .

– وضع خبراتها في خدمة الجهة عن طريق أنشطة البحث العلمي وتقديم النصائح وتطبيق المعارف المكتسبة .

– قيام التعليم العالي بدور الوسيط القادر على جمع كل المتدخلين الجهويين والموارد في إطار التنمية المستدامة .

–إعطاء مثال يحتذى به في تدبير وتنمية الحرم الجامعي، من حيث تخطيطه الاستراتيجي، وتصميم مبانيه مع تدبير النفايات والاقتصاد في الماء والطاقة واعتماد سياسة مسؤولة ومبادرات وطنية للترويج للحرم الجامعي الأخضر.

– تقديم الشكر ومكافأة أعضاء الموارد البشرية المنخرطة في مبادرات التعزيز والترويج للتنمية المستدامة المعتمدة من طرف الجماعات الجهوية .

7 – jean Brunot professeur et titulaire de la chaire de recherche du canada en développement rural.

8 – OCDE : WWW.OECD.ORG/edu/imhe/regional devlopement

9 –ILPE : institut international de planification de l'éducation.

– إبراز أن مؤسسات التعليم العالي ليست فقط مستهلكة للطاقة الغير المتجددة ومنتجة لغاز ثاني أكسيد الكربون، بل هي أيضا مصدر للمعارف التكنولوجية والتنظيمية في مجال البيئة .

– إبراز وجود رابط بين الإمكانيات التي تتيحها الأبحاث، التي تتمركزحول التكنولوجيا والتحدي العالمي المتمثل في التنمية المستدامة .

– توضيح دور الفاعلين الجهويين والمحليين كما هو الحال بالنسبة للسلطات المحلية في التأثير في هذا المجال مثلا من خلال سياسة إعداد التراب .

– قدرة الطلبة القدماء والجدد على القيام بأدوار هامة على مستوى أنظمة التكوين الجهوية والعالمية باعتبارهم الفاعلون المستقبليون وصانعي القرار المسؤولين .

– دمج التنمية المستدامة في مناهج التدريس يمكن من تحقيق آثار على الأمد البعيد في عالم الشغل من خلال نقل معارف الطلبة وحاملي الشهادات الذين يمكنهم العمل في مجال البيئة.

– دور الفاعلين الجهويين ومؤسسات التعليم العالي في التنمية من خلال تظافر الجهود .

فقد سطرت الندوة الأولى حول البيئة الإنسانية والتي انعقدت باستوكهولم[10] سنة 1972 في هذا الإطار الدور الهام للتربية الأساسية في التنمية المستدامة .

ودقت منظمة الأمم المتحدة بعدها ناقوس الخطر للوضعية البيئية في سنة 2005. مطلقة عشرية الأمم المتحدة للتربية في أفق التنمية المستدامة (2005 –2015). فالاستراتيجيات المعتمدة بعد ذلك في كل من (أوربا و أمريكا الشمالية، استراليا، آسيا وإفريقيا)، تستند أساسا إلى دور السياسات الوطنية للتربية في هذا المجال. فقد عرفت بعض الدول منها هولندا والمملكة المتحدة وبعض البلدان الاسكندنافية مسبقا تطبيق هذه السياسات في موضوع حماية البيئة، فشرعت مجموعة من مؤسسات التعليم العالي بالتأقلم مع هذه المقاييس، معبرة عن أهميتها وجعلها محط أعينهم أو في الطريق لتطبيقها. أما البعض الآخر، وضع ترتيبات لتدبير التجهيزات والأملاك وأيضا نهج سياسة موجهة للحد من استهلاك الطاقة وذلك بالتقليل من الانبعاثات الغازية بواسطة استغلال البحوث العلمية الجامعية للأساتذة والطلبة .

تقترح مؤسسات أخرى عرضا شاسعا من الأنشطة والخدمات، التي تساعد المهنيين المحليين في تحقيق التنمية المستدامة[11]، مثل تبني برامج متوافقة مع حماية البيئة مثال، المكسيك التي تضم جامعاتها سلسلة من التكوينات وأنشطة البحث والخدمات والاستشارة والمختبرات، دروس تنموية وتكوينات مدى الحياة في مجال جودة البيئة. أما في مركز فنلندا فالخطوة المعتمدة من طرف التعليم العالي فيما يخص قضايا التنمية التي تحترم البيئة تقوم على تكامل العمل بين مؤسسات التعليم العالي كالبولتكنيك والجامعات بمشاركة مباشرة وغير مباشرة .

فمجموعة من الدول المتقدمة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية L'OCDE تهتم بتطوير التعليم العالي المنخرط في إطار تحدي تأطيرعدد من الطلبة، مما يضمن تدخلها على المستوى الترابي والجهوي من خلال تحقيق جودة وامتياز التكوينات، وأيضا لتلبية حاجيات التنمية السوسيو اقتصادية على المستوى الترابي .

10– ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والمعروفة أيضا بمؤتمر استوكهولم، انعقدت بالسويد ما بين 5 و6 يونيو 1972.

11 – GUY Massicotte (Président du Mouvement territoire et Développement

بدأت في الواقع مجموعة من دول المجموعة تركز اهتمامها على التعليم العالي من خلال النتائج الجيدة والملائمة ومدى تأثير هذا القطاع ومساهمته في التنمية الجهوية. فقد تمت ملاحظة المبادرات المتعددة لوضع التعليم العالي في خدمة التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على مستوى الجهات مع العمل على التخفيف من الفوارق الجهوية و تطوير الولوج للتعليم العالي، مع المساعدة على خلق فرص العمل بخلق مقاولات جديدة والمساهمة في الرسوم الجبائية الضريبية وجلب عموم السكان للبرامج الثقافية المحلية إضافة إلى الرفع من عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي، وإعادة النظرفي خدمات البحث العلمي وأنشطة المجلس والتكوين .

تخضع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والجهة للتوجيه المقرر من طرف السلطات العمومية، من حيث التمويل وميكانيزمات الانفتاح. على اعتبار أن البنيات المؤسساتية على مستوى مؤسسات التعليم العالي تمنح إمكانيات وموارد قليلة لمتابعة الأنشطة المفيدة للجهة من حيث :

- وضع خبرات الطلبة في خدمة جهتهم من خلال أنشطة البحث العلمي .
- المساواة في الولوج للتعليم العالي لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية، على اعتبار أن المعرفة هي أصل التطور الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الثروات بين الدول، فهناك دراسات[12] تشير إلى الارتباط بين عدم المساواة في المداخيل وضعف نسبة التسجيل بمؤسسات التعليم العالي.

قامت اليونسكو بهذه المقارنة بين الدول السائرة في طريق النمو والدول النامية مما أكد لها صحة هذه المسلمة. أما بالبنسبة للبعض الآخر فهذا الترابط بين ضعف نسبة التسجيل في التعليم العالي وقوة عدم المساواة في المداخيل هو أمر عادي في المراحل الأولى للتنمية بالنسبة للعديد من الدول. فنتائج التعليم العالي بالنسبة للأفراد هي معروفة عمل أحسن وأجور أحسن وقدرة أكثر في الاستهلاك والتوفير .

تستطيع مؤسسات التعليم العالي أيضا تحسين التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل والحفاظ على العلاقة مع المقاولات الجماعات والسلطات المحلية من خلال مقررات التكوين المهني التي تستجيب لحاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة .

تساهم أيضا الثقافة في تحسين جودة الحياة الثقافية، جذب المواهب المبدعة، تنمية المؤسسات الصناعية الخلاقة وإدماجها في التنمية الجهوية. لهذا فمن الملاحظ أن التعليم العالي يمكنه أن يلعب دورا مهما في تدويل الجهات وفي تطوير التنوع والتعدد الثقافي كما يمكنه أيضا أن يساهم في النمو البيئي بواسطة تجميع الخبرات واعتماد الممارسات الجيدة .

V. بناء القدرات من أجل الانخراط الجهوي في التنمية

لتفعيل الانخراط الجهوي، يتم الاعتماد في جزء كبير من المشاريع التنموية على الحكامة والفكر المقاولاتي للتعليم العالي. بتشجيع الانخراط في البرامج الجهوية والعمل على تطوير قدرات المؤسسات باستحضار النماذج الفردية للممارسات الجيدة في نظام التعليم العالي، والمنتظرة من طرف الفاعلين الجهويين، أيضا يتم توظيف نظام التدبير الحديث في مؤسسات التعليم العالي. مثل نظام تدبير الموارد البشرية وأنظمة التدبير المالي المدعومة

12 –Michel Vernières – l'enseignements supérieur ; un élément de la dynamique des territoires 2006. 75. centre d'économie de la Sorbonne UMR81746 CNRS

بالتكنولوجيا العصرية للمعلومة والاتصال، مع اعتماد مجموعة من الميكانيزمات العرضانية التي تربط التعليم، البحث والأنشطة مما يعزز الوظيفة الثالثة لمؤسسات
التعليم العالي (الثقافة، الرياضة، الانفتاح الفردي ....) والعمل على تجاوز حدود التخصصات ووضع البنيات الفعالة و الدائمة التي تعطي قيمة للانخراط الجهوي مثال مكتب التنمية الجهوية .

فمن الضروري معرفة أن الانخراط الجهوي يعطي قيمة للمهام الأساسية للتعليم والبحث . وأن الجهة يمكن أن تشكل مختبرا لمشاريع البحث بالاستفادة من التجربة المهنية للطلبة. فهي تشكل موردا للوسائل المادية لإعطاء قيمة للتنافسية الدولية للمؤسسات، كما تلعب أيضا مؤسسات التعليم العالي دورا مهما في القيام بشراكات مع الفاعلين الجهويين والمساهمة في تأسيس بنيات الحكامة الجهوية. فمثلا المملكة المتحدة وفنلندا تشجع الدولة على تقوية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجهات، بخلق نظام مشترك للتعاون مع المقاولات[13] .

تلعب مؤسسات التعليم العالي أيضا، دورا رئيسيا في التنسيق على المستوى الجهوي فيما يخص مجموعة واسعة من السياسات الوطنية التي ترتبط خاصة بالعلوم، التكنولوجيا، الصناعة، التعليم الصحة، الثقافة، الرياضة، الاستدامة البيئية والتضامن الاجتماعي ...

VI. خلق إطار مؤسساتي وقانوني للتعليم العالي

اتضح أنه من الضروري خلق مؤسسات وأجرأة قوانين في خدمة نظام التعليم العالي والبحث العلمي مما يضمن انخراط التعليم العالي في منطق التنمية الترابية المستدامة، فالسلطات العمومية لها مهمة وضع إطار قانوني جديد وواضح لتوظيف قدرات التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الجهات، لتعزيز البعد الترابي للتعليم العالي والبحث مثل (مجلس التعليم العالي الجهوي، التخطيط الاستراتيجي الجهوي للتعليم العالي، أجهزة المتابعة والمراقبة والتقييم للتعليم العالي الجهوي).

وفي إطار تقاسم المسؤوليات يجتمع ممثلوا الدول، الجماعات المحلية، مسؤولي التعليم العالي القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات الغير الحكومية، ممثلي المواطنين، لتجميع الانشغالات والآراء وأيضا للتعرف على الحاجيات وانتظارات نظام التعليم العالي، مما يسجل هذه الخطوة في إطار الإرادة القوية لدمقرطة التعليم العالي والمشاركة في مشاريع حول المدرسة، مثل ما أوصى به الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ليكون بمثابة حافز للتقليص من عدم التوازن الجهوي والترابي بخصوص التعليم والبحث العلمي وتصحيح الفوارق الاجتماعية، والمجالية والاقتصادية للسماح بتنمية منسجمة ومستدامة للإقليم .

يجب أيضا العمل على التشاور والمشاركة بشكل واسع لمختلف الفاعلين المساهمين في وضع تعليم ذو جودة ويمنح فرص العمل لخريجي المستقبل، وتقوية قدرات الموارد البشرية في قطاعات الأنشطة
الاقتصادية والاجتماعية. من جهة أخرى فتح المجال أمام انخراط الفاعلين الجمعويين في مجالات الدفاع وحماية البيئة في مؤسسات التشاور.

13 –Gagnon, Christiane : université du Québec à Chicoutimi in développement durable : un nouveau paradigme scientifique 2008.

وعلى المستوى الجهوي يجب العمل على وضع تصميم مشاريع تنمية التعليم العالي والبحث مع مراعاة الاستدامة البيئية للمشاريع في خدمة الساكنة الحالية والأجيال المستقبلية .

VII. بناء شراكات جهوية حول مشاريع التعليم العالي

نجحت مجموعة من الشراكات بين التعليم العالي والجهة ذات الكفاءة فيما يخص الإعداد والتنمية الترابية المستدامة، التي لا تستطيع أن تقوم من طرف فاعل واحد. فنجاحها يعود أيضا إلى السلطة المحلية والجهوية ومساهمة المسيرين الجهويين. لهذا ينبغي إنشاء إطار للتوجيه الجهوي يشمل مؤسسات التعليم العالي ومساهمة شاسعة لأصحاب المصالح الجهوية مثل مجلس الجهة، فيجب تسجيل أن مسيري مؤسسات التعليم العالي يتعاملون مع وكالات جهوية وبنيات مقاولاتية تفرض مساهمة من طرفها ونتائج خاصة في إطار تبادل مالي محدود. كما نجد أيضا اهتمامات بين مختلف أنحاء الجهات بين الوكالات المختلفة قد تكون على مستوى السلطة المحلية بين المخططين الحضريين الذين عليهم حماية المآثر التاريخية وتشجيع الاستثمارات الجديدة[14].

فمن أجل القدرة على إثارة اهتمام الإدارات المحلية والجهوية إلى التعليم العالي ومختلف مؤسساته يقترح التقرب إلى واقع حال الجامعات (الأساتذة ، الباحثون) ونماذج التدبير ومالية المؤسسات من طرف السلطات الوطنية، على رأسها الجماعات المحلية وخاصة المجالس الجهوية التي عليها التعرف على الاستراتيجيات وبرامج التعليم والبحث، من أجل السماح لها بالانخراط في المفاوضات المستقبلية للوصول إلى الشراكات الناجحة لتنمية مؤسسات التعليم العالي والبحث داخل ترابها .

فالسلطات المحلية والجهوية والمقاولات، يجب أن تفتح باب الحوار مع قطاع التعليم العالي فيما يخص مساهمة هذا الأخير في التنمية الترابية المستدامة للجهة، وتحديد و تكوين قادة ورؤساء في القطاع العام والخاص للمحافظة على هذه الشراكة .

في إطار هذه الشراكة يمكن توقيع استثمارات مشتركة بين السلطات الجهوية ومؤسسات التعليم العالي، من أجل دعم برامج تجلب منافع خاصة للمقاولات والساكنة الجهوية، مثال تمويل التجهيزات العلمية من أجل تنمية البحث العلمي المستدام وخدمات المجالس في المقاولات الصغرى والمتوسطة وبرامج التكوين المهني، وأخرى تهدف الاستفادة من حاملي الشهادات بالاحتفاظ بهم داخل الجهة مع تقديم منح لتحفيز المستحقين والمتميزين من الطلبة والباحثين

أما على المستوى السياسي فالبرلمان وفي إطار تفعيل مهامه يمكنه أن يلعب دورا هاما في مراقبة وتقييم السياسات الحكومية فيما يخص التعليم العالي في خدمة التنمية الترابية المستدامة. من خلال لجانه التي يمكنها طرح وكتابة أسئلة حول التنمية الترابية المستدامة، ومن خلال استجواب الحكومة على السياسات المعتمدة في إطار مساعدة الجهات على وضع البرامج وتمويلها لتحقيق تنمية ترابية مستدامة حقيقية، مما يعطي مكانة متميزة للتعليم العالي.

14 – André Torre ; Dominique vollet (2006) « partenariat pour le développement territorial »

خاتمة

عرف التعليم العالي بالمغرب عدة محطات تاريخية منذ نيل الاستقلال، مرورا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، البرنامج الاستعجالي، إلى تبني الرؤية الاستراتيجية (2015 –2030) ، وحاليا تنزيل التدابير ذات الأولوية، من خلال وضع مصفوفة التعليم العالي (2015 – 2030) التي تضمنت تطوير التعليم العالي وتوسيع العرض الجامعي استجابة لمتطلبات التنمية المحلية والتنمية الترابية المستدامة نظرا للدور الفعال لمؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، لمواكبة اقتصاد العولمة وحدة التنافسية، ولتحقيق ذلك يجب إشراك كل الفاعلين وبناء القدرات من أجل الانخراط الجهوي في التنمية مع خلق إطار مؤسساتي وقانوني يسهل هذا العمل، وبناء شراكات جهوية حول مشاريع التعليم العالي اعتمادا على الحكامة الجيدة .

المراجع باللغة العربية :

- أوراق مرجعية "التعليم العالي بالمغرب "عبد العالي الكعواشي أستاذ في المدرسة العليا للتكنولوجيا بجامعة محمد الأول وجدة .
- الرؤية الاستراتيجية 2015 –2030 المجلس الأعلى للتربية و التكوين .
- التدابير ذات الأولوية (2017 – 2022) .
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000 .
- إعلان بولونيا 1999 .
- تقرير الخمسينية 2006 .
- عشرية اليونسكو للتربية من أجل التنمية المستدامة .
- قانون 00–01 المنظم للجامعات .
- مصفوفة البرنامج الحكومي للتعليم العالي (2017 –2022)

باللغة الفرنسية

- André Torre ; Dominique vollet (2006 c /o/Inra ; Versailles cedex « partenariat pour le développement territorial »
- Bernard Gueesinier et christian le Maignan (2006) « connaissance ; Solidarité Création) le cercle d’or des territoires.
- Gagnon Christiane (2012) « territoires durables en devenir ; Québec ; presses de l’université du Québec /numérique / p255.
- Guy Massicotte (2008) : président du Mouvement territoire et développement « l’enseignement supérieur et le développement des territoires » collection Actes et instruments de la recherche en développement régional du Québec à Rimouski
- Georgescu - Rogne Nicolas 1995 « la décroissance ; entropie ; écologie ; économie » traduction de Jaques Grinevald et Ivo Rens Edition sang de la terre paris.

- Hervé Gumuchian ; Claude Marois avec la collaboration de véronique févre (2000) « Initiation à la recherche en géographie-Aménagement ; Développement territorial ; environnement.
- Philippe Aydalot (1982) « économie régional et urbain » paris Economica. P 108 -109
- Pecqueur 1989 « les questions de développement territorial »
- Robert Boyer et Yves Saillard (2002) : Théorie de la Régulation ; l'état des savoirs ».
- Michel vernières - l'enseignements supérieur ; un élément de la dynamique des territoires 2006. 75. centre d'économie de la Sorbonne UMR81746 CNRS

Les sites électroniques

- Conférences pour l'environnement cop 21 à paris et cop 22 à Marrakech.
- IIPE : N.V.VARGHESE@IIPE.UNESCO.ORG
- OCDE : WWW.OECD.ORG/edu/imhe/regional devlopement.